

الحمد لله،

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة التعقيب

القرار عدد: 80016

تاريخه: 2026/01/06

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي:

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم في

2024/10/30 تحت عدد 10785 من طرف الأستاذ ****

المحامي لدى التعقيب

في حق: **** ، مهنته عون عمومي، قاطن ****.

ضد: الحق العام.

طعنا في الحكم الجناحي الاستئنائي عدد 1303/24 الصادر

بتاريخ 2024/10/31 عن محكمة الاستئناف **** والقاضي نهائيا

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي

وتعديل نصه بخصوص المتهم **** وذلك بالترفيغ في العقاب البدني

المحكوم به من أجل جريمة الإضرار إلى ستة أشهر (06) كالترفيغ في

العقاب المحكوم به عليه من أجل الاعتداء بالعنف الشديد إلى أربعة

أشهر (04) مع حذف تأجيل تنفيذ العقاب البدني وإقرار الحكم

الابتدائي بخصوص المتهمة**** وحمل المصاريف القانونية على المحكوم عليه.

وبعد الإطلاع على القرار المطعون فيه والتأمل من كافة الإجراءات في القضية.

وبعد الإطلاع على ملحوظات السيد المدعي العام لدى هذه المحكمة والاستماع لشرحها في الجلسة.

وبعد المفاوضة طبق القانون صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث استوفى مطلب التعقيب أوضاعه وصيغه القانونية واتجه بذلك قبوله شكلاً.

من حيث الأصل:

حيث أنتجت الأبحاث المجرأة في قضية الحال بواسطة أعوان مركز الأمن الوطني**** حسب محضرهم عدد 2440 بتاريخ 2022/11/22 ومحضر عدد 2441 عن نفس الجهة أنه تبعا لمحضر الاستمرار عدد 7897 بتاريخ 2021/11/21**** المدينة مفاده تقدم كل من سائق الحافلة الخاصة الحاملة لرقم**** المدعو**** وأحد الركاب**** بعد تعرضهم للعنف اللفظي والمادي بمفترق كوشة**** من قبل**** وأبنائه**** و**** فتم فتح محضر بحث في الغرض وباستكمال الأعمال الاستقرائية من قبل باحث البداية وختم محضر البحث وإنهاء أوراقه للنيابة العمومية قررت هذه الأخيرة إحالة المتهم المذكور أعلاه على هذه المحكمة فكانت قضية الحال وبسماع

الشاكي " **** " لدى باحث البداية صرح حرفيا " منذ حين وبينما كنت بصدد نقل العملة من الشركة **** تجاه مفترق كوشة **** والذي فور وصولي هناك بالتحديد وجدت كهل كبير في العمر حاملا في يده عصا كبيرة الحجم مغلقا الطريق أمامي تم إعلامي فيما بعد من كونه يدعي **** " وكانت ترافقه امرأة كبيرة في العمر وفتاة والذي تم إعلامي من كونها تدعي " **** " والتي تشتغل في نفس الشركة وبالاستفسار من المذكور أولا حول سبب إيقافه للحافلة راجيا منه ترك الحافلة إلا انه واصل في ضربها بواسطة يديه الاثنتين مصرحانا حرفيا " هبطولانا ****توما ما حاشتناش بيكم حلو الباب و **** وتواصلت تلك الحالة حتى قدوم ابنهم الذي تم إعلامي من بعد من كونه يدعي " **** " حاملا في يده سيف حديدي كبير مباشرة بدون أية مقدمات ضرب البلور الموجود في باب الحافلة متسببا في تهشيمه كليا محاولا فتحه بالقوة حيث حالوا دون ذلك العملة الموجودين داخل الحافلة الذي احكموا إغلاق الباب من الداخل أين ورد على مسامعي صرخاتهم واستنجادهم بي وبالمارة الموجودين هناك وبعد علمه من كونه غير قادر على الولوج إليها توجه نحو نافذتي المفتوحة محكما قبضته علي رقبتني طالبا مني فتح الباب والذي ياجابني من كوني غير قادر علي ذلك وجه لي لكمة علي مستوي وجهي وتدخل المارة أمكن لي الفرار بالحافلة وبكامل ركبها نحو مقركم الأمني ". وباستنطاق المدعو **** بحثا صرح حرفيا كنت متواجدا منذ قرابة الساعة رفقة ابنتي " **** " بمفترق كوشة **** بصدد انتظار الحافلة القادمة من الشركة المقلدة لرئيس فريق العملة " **** " المسؤول عن ابنتي في الشغل وذلك بعد تعمدته الاعتداء عليها مرارا وتكرارا في العديد من المناسبات رغم تنبيهي عليه المتواصل بتجنبها كليا إلا انه كان

في كل مرة يواصل في صنيعه بصدد تصاعدي حتى تاريخ اليوم صباحا أين تم إعلامي من قبل ابنتي المذكورة من كونه تعمد سب الجلالة عليها في الشغل وهددها من كونه سيكون السبب في طردها من العمل وبالفعل وبوصول الحافلة المذكورة قمت بإيقافها عن طريق إغلاقي للطريق أمامها رفقة ابنتي المذكورة دون حملي لأية عصا قصد الحوار معه ولومه علي صنيعه خصوصا بعد التنبيه عليه العديد من المرات السابقة لا غير حيث وبمناداتي عليه بالنزول من الحافلة رفض ذلك قطعيا إلا إني اعترف من كوني قمت بالإصرار عليه بالخروج خارج الحافلة محاولا فتح الباب بالقوة عن طريق جذبته الشيء الذي أدى إلى تبادلنا العنف فيما بيننا وبمرور بعض أبناء الحي الذين يعرفونني جيدا قاموا بالاعتداء على الحافلة بالحجارة بعد رؤيتهم لي بصدد تبادل العنف معه خاصة بعد خروج الدم من انفي وبتدخل المارة قمت بالعدول عن فكرة إنزال المدعو "****" من الحافلة والسماح لهم بالمغادرة "

وبسماع المتهمه **** بـجـثـا صرحت حرفيا كنت متواجدة منذ قرابة الساعة رفقة والدي "****" بمفترق كوشة **** بصدد انتظار الحافلة القادمة من الشركة المقلدة لرئيسي في العمل "****" والغاية من وجودنا هنالك إنزاله منها والحوار معه لا غير وذلك بعد تعمده صباحا اليوم في الشغل سب الجلالة علي مهددا إياي من كونه سيكون سبب في طردي من الشغل حيث قدمت رفقة والدي المذكور قصد لومه من قبل والدي والذي بمجرد أن طلب منه النزول من الحافلة رفض قطعيا الفكرة واعترف من كون والدي اصر على نزوله من الحافلة محاولا فتح الباب بيديه بالقوة بعد إحكام العملة ورئيس في العمل "****" غلقة من الداخل الشيء الذي أدى إلى تبادل العنف بين والدي ورئيسي في العمل

وبمرور بعض أبناء الحي الذين يعرفوننا جيدا قاموا بالاعتداء على الحافلة بالحجارة بعد رويتهم لوالدي بصدد تبادل العنف مع نفر آخر خاصة بعد خروج الدم من انفه وتدخل المارة قمنا بالتراجع والعدول عن فكرة إنزال المدعو " **** " من الحافلة والسماح لهم بالمغادرة"

وبسماع المدعو **** بحثا صرح حرفيا منذ حين وبينما كانت الحافلة التابعة للشركة تقلنا من مقرها الكائن بجهة **** فوجئنا بكهل كبير في العمر حامل في يده عصا كبيرة الحجم مغلقا الطريق والتي كانت ترافقه كل من امرأة كبيرة في العمر والمسماة " **** " والتي تشتغل معي في نفس الشركة حيث كان المذكور أولا يضرب الحافلة بواسطة يديه الاثنتين مصرحا لنا حرفيا " هبطولانا **** انوما ما حاشتناش بيكم حلو الباب و **** " ومن ثم قدوم ابنهم بسرعة الذي تم إعلامي من بعد من كونه يدعي " **** " حاملا في يده سيف حديدي كبير مباشرا بدون أية مقدمات ضرب البلور الموجود في باب الحافلة متسببا في تشييمه كليا محاولا فتحه بالقوة حيث حلت وبقية العملة دون ذلك، بإحكامنا للباب الخارجي عن طريق جذبته الداخلة اين تلقيت لكمة منه علي مستوى فمي أدت الي سقوطني عدد 03 من أسناني وبتواصل حالة الفرع والصرخات واستنجانا بالمارة وبعد تأكده من كونه غير قادر للولوج إليها توجه نحو نافذة السائق التي كانت مفتوحة محكما بقبضته علي رقبته طالبا منه فتح الباب والذي بإجابته من كونه غير قادر علي ذلك وجه له لكمة علي مستوي وجهه وتدخل المارة أمكن للسائق الفرار بالحافلة بكامل ركبها نحو مقركم الأمني. وقد عاين باحث البداية تمشيما كليا للبلور الأيمن الموجود بالباب الرئيسي للحافلة ذات الترقيم المنجمي **** كما عاين سقوط بعض أسنان الشاكي **** وخذشا بأنف

الشاكي **** وأدلى المتضرر **** بكتب إسقاط معرف بالإمضاء عليه بتاريخ 13 ديسمبر 2022 وأدلى المتضرر المدعو **** بكتب يبرئ من خلاله المتهم **** من ما نسب إليه.

وحيث أحالت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية **** المتهمين المبينة هويتهم بالطالع بقرارها المؤرخ في 2022/11/23 على أنظار هذه المحكمة لمقاضاتها من أجل الاعتداء بالعنف الشديد المجرد والإضرار عمدا بملك الغير طبق أحكام الفصلين 218 و 304 من المجلة الجزائية ولم يمضي على ذلك الأمد القانوني المسقط لحق التتبع. وحيث وباستنطاق المتهمان **** و **** جلسة أنكرا ما نسب إليهما.

وحيث أصدرت محكمة البداية الحكم الجناحي عدد 10307 بتاريخ 2022/12/07 قاضيا ابتدائيا حضوريا في حق المتهم **** وغيايبا في حق المتهمين **** و **** وذلك باعتبار جرمي القذف العلني والاعتداء على الأخلاق الحميدة بالقول المنسوبتين للمتهم **** متواردتين على معنى الفصل 55 من م ج وسجنه من أجل الاعتداء على الأخلاق الحميدة باعتبارها الجريمة المستوجبة للعقاب الأشد مدة ثلاثة أشهر كسجن كل واحد من المتهمين **** و **** مدة ستة أشهر من أجل الإضرار عمدا بملك الغير ومدة أربعة أشهر من أجل الاعتداء بالعنف الشديد المجرد وبحمل المصاريف القانونية على المحكوم عليهم وبعدم سماع الدعوى في حق كل واحد منهم فيما زاد على ذلك و بإسعاف المتهم **** بتأجيل تنفيذ العقاب البدني وتحذيره مغبة العود المدة القانونية والإذن بالنفذ العاجل في شأن المتهم **** فقط.

وحيث اعترض المتهمان **** و**** على الحكم الابتدائي وأصدرت المحكمة الابتدائية **** الحكم الابتدائي الاعتراضي عدد 2097 بتاريخ 2023/01/18 قاضيا ابتدائيا حضوريا بسجن المتهم **** مدة شهرين اثنين من أجل الإضرار عمدا بملك الغير ومدة شهر واحد من أجل الاعتداء بالعنف الشديد المجرد وبجمل المصاريف القانونية عليه وبإسعافه بتأجيل تنفيذ العقاب البدني وتحذيره مغبة العود المدة القانونية وبعدم سماع الدعوى في حق المتهمة ****.

وحيث تم الطعن بالاستئناف في الحكم المذكور من قبل النيابة العمومية وأصدرت محكمة الاستئناف **** قرارها السالف تضمن نصه بالطالع.

وحيث تعقب المتهم **** الحكم المذكور ناعيا عليه بواسطة محاميه ما يلي:

أولا : تحريف الوقائع وسوء فهمها: قولا أنه وعلى خلاف ما ذهبت إليه محكمة الحكم المطعون ضده فإن المعقب **** لم يكن حاضرا في مكان وفي زمن الواقعة ولم يتدخل أبدا فيما حصل لشقيقته **** ولما قام به والده من اعتراض متعمد للحافلة وإجبار سائقها على الوقوف قصد لوم وتوبيخ رئيس فريق العمل نتيجة لما وللإشارة فإن الواقعة حصلت على الساعة السادسة والنصف من مساء ولم يتمكن المدعو **** الذي اعتمدت المحكمة تصريحاته الأولية المسجلة عليه بمحضر البحث الجزائي من التعرف بادئ الأمر على المتهم **** بن **** فقد ذهب في ظنه أن من قام بالاعتداء عليه بالعنف هو هذا الأخير حال أن المعقب المذكور لم يتواجد أبدا بمكان الواقعة بل كان على ظهر العمل بوصف أنه يشتغل حارسا ليليا بمقر ولاية **** ولم يتسن له حتى العلم

بما حصل إلا عن طريق الهاتف وفي ساعة متأخرة ولاحقة للتوقيت الذي جددت به الواقعة . وإن المدعو **** وقع بدوره في الخطأ فقد سمع المسماة **** تهدده بأنها ستتصل بوالدها **** وبشقيقها **** وأنها سيعترضان سبيله ولذلك تولى ذكر اسم المعقب عند سماعه من طرف أعوان مركز الأمن العمومي وتحديدًا مركز الاستمرار **** المدينة و لما تبين للمتضرر وللشاكلي **** أن المدعو **** ليس هو من تولى اعتراض سبيله والاعتداء عليه بالعنف قاما بالتراجع عن التصريحات وعن الاتهام الذي وجهه للمعقب وقام بتحرير كتب عنوانه " كتب في إسقاط دعوى بموجب براءة ذمة " تم التعريف عليه بالإمضاء ببلدية **** بتاريخ 2022/12/13 وقد ورد به حرفيا ما يلي " إني الممضى أسفل السيد **** صاحب بطاقة تعريف وطنية عدد **** الصادرة **** والقاطن **** **** بموجب هذا الكتب أسقط حقي في تتبع المدعو **** لدى باحث البداية بما أني قد سمعت شقيقته **** التي تخصصت معها تقول لي وأنها ستجلب لي شقيقها **** ومن اعتدى عليا بالعنف ليس ب **** وإنما شخص آخر أجهل هويته وبموجب هذا أبرئ ساحة **** في التهمة الموجهة له عن غير قصد بما أني قد تعرفت عليه واتضح وأنه ليس بالمطلوب الذي عنفني وأعاد الشاكلي تحرير نفس هذا الكتب (تمت الكتابة في المرة الثانية بالآلة الراقنة على عكس الكتب الأول المحرر بخط اليد) وقام بالتعريف عليه بالإمضاء ببلدية **** بتاريخ 2022/12/15 وتم الإدلاء بهاتين الوثيقتين لدى محكمة الاستئناف **** وكان من المفروض عليها أن تبين الحقيقة وتفهم الوقائع على النحو المطلوب وطبقا لما صرح به الشاكلي نفسه غير أنها لم تلتفت إلى هذا الكتب الذي يحمل في الظاهر عنوان " كتب إسقاط " لكن في

جوهره وفي حقيقته هو " تراجع في الأقوال " ولم تعمل به بل إنها زادت تشددا تجاه المعقب وقامت بالترفيغ في العقاب البدني المحكوم به ضده وكان كلام الشاكي لا يعني أي شيء ولا جدال في أن محكمة الحكم المطعون ضده قد أساءت حقيقة فهم الوقائع بل وحرفتها في اتجاه لا يخدم أبدا مصلحة المتهم ولم يشهد أي شخص بأن المظنون فيه **** كان متواجدا في مكان وفي زمن الواقعة التي حصلت فحتى سائق الحافلة نفسه المدعو **** كان قد صرح بأنه قد علم فيما بعد بأن الشخص الذي تولى ضرب البلور الأمامي للحافلة يدعى **** بمعنى أنه لم يتحقق من هوية هذا الأخير أثناء اعتراض سبيله وأنه قد علم بهويته من طرف المدعو **** الذي بدوره سمع المسماة **** تهدده بأنها ستستدعي شقيقها **** بمعنى أن المدعو **** كان قد استقى معلوماته لاحقا ومن طرف الشاكي فاكر الذي بدوره تعرف على المعقب **** بعد عدة أيام من حصول الواقعة وتحقق بأنه ليس هو الشخص الذي اعتدى عليه الشيء الذي جعله يحرر كتب الإسقاط بل كتب التراجع في الأقوال ولا جدال في أن تراجع الشاكي عن توجيه الإتهام للمعقب وحالة أن هذا الأخير لم يقم بالاعتداء عليه بالعنف أصبح أمرا مسلما به بموجب الكتبين المدلى بهما وبالتالي فإن إصرار محكمة الحكم المنتقد على حشر المعقب في هذه القضية واعتباره هو من تولى الاعتداء بالعنف يصبح أمرا غير ذي معنى وفيه تحريف واضح وصريح لوقائع هذه القضية وطلب قبول الطعن والنقض بموجبه.

ثانيا: خرق القانون:

1) خرق أحكام الفقرتين 3 و 5 من الفصل 168 م إ ج:

قولاً أنه ومطالعة الحكم الاستئنافي المطعون ضده يتضح بأنه وإن تضمن

في متنه موضوع التهمة فإنه في منطوقه لم يكن دقيقا فقد أقرت المحكمة الحكم الابتدائي مع تعديل نصه بخصوص المتهم **** وذلك بالترفيف في العقاب البدني المحكوم به من أجل جريمة الإضرار دون تحديد ما المقصود بالإضرار إلى ستة أشهر (06) كالترفيف في العقاب المحكوم به عليه من أجل الإعتداء بالعنف الشديد إلى أربعة أشهر (04) ولم توضح صلب منطوق حكمها حتى طبيعة ووصف هذا العنف الشديد والحال أن التهمة هي الاعتداء بالعنف الشديد المجرد وبالتالي فهناك نقص وعدم دقة وحتى كلمة السجن لم يتم استعمالها بل تم الاكتفاء بعبارة الترفيع إلى ستة أشهر وإلى أربعة أشهر وهذا أمر غير كاف وفيه غموض ولا يستقيم خاصة من محكمة استئناف تتسم أحكامها بالصبغة النهائية وإن ما أتته محكمة الحكم المنتقد فيه خرق واضح وغير مبرر لأحكام الفقرتين 3 و 5 من الفصل 168 م ا ج و ما يتعين معه النقض

(2) خرق الفصلين 150 و 170 م ا ج : قولا أنه بمطالعة

الحكم الاستئنافية المطعون ضده يتضح بأن ما تم التوصل إليه جاء مخالفا لأحكام الفصلين 150 و 170 م ا ج المتقدم ذكرهما ضرورة أن المحكمة لم تحسن تطبيق القانون في مستوى البحث الجدي والحقيقي عن مدى توفر ركن الإسناد في جانب المعقب من عدمه وما إذا كانت الأفعال الإجرامية المنسوبة للمظنون فيه ثابتة واثمة و متوفرة في جانبه أم لا وإن استنتاج إدانة المعقب لدى قضاة الموضوع لم تعتمد فيها أدلة قطعية و يقينية وشهادات شهود حقيقيين بل تم تأسيس الوجدان والقناعة فيما يخص ثبوت تورط المعقب بناء على رواية أولية لزاعم الضرر لا يسندها حتى شهود عيان حقيقيين كما لم يقع تفعيل التراجع في الأقوال الصادر عن زاعم الضرر نفسه.

3) خرق أحكام الفصل 53 من المجلة الجزائية : قولا أن

محكمة البداية تولت إسعاف المظنون فيه بتأجيل تنفيذ العقوبة البدنية وكان اجتهادها في محله إلا أن محكمة الدرجة الثانية اتخذت منهجا متشددا تجاه المظنون فيه فقد حرمته من تأجيل تنفيذ العقاب البدني بل ورفعت في مقدار وفي مدة تلك العقوبة وعلى فرض أن إدانة المظنون فيه أصبحت ثابتة وفي حكم المسلم به فإن محكمة الاستئناف **** لم توفق في تطبيق أحكام الفقرة الأولى من الفصل 53 م ج بوصف أن المعقب يشتغل عونا عموميا بمقر ولاية **** وهو منتدب منذ 01 أوت 2018 وتم ترسيمه منذ سنة 2022 وبالتالي فهو الآن مهدد حقيقة إن تم الإبقاء على الحكم الاستئنافي بأن يتم عزله من وظيفه بصورة نهائية وهو ما يعني فقدانه لمورد رزقه ورزق أسرته وكان حريا بمحكمة الدرجة الثانية حتى على فرض اقتناعها بإدانة المظنون فيه أن تراعي ظروفه المهنية وأن تمنحه فرصة للتدارك خاصة وأنه قد تم تمتيعه بتأجيل تنفيذ العقوبة البدنية أثناء الطور الابتدائي من المحكمة غير أنها عكرت وضعيته على كل المستويات وفي هذا تشدد لا لزوم له يضاف إلى ذلك أن الشاكي قد أسقط حقه في التتبع وقد حضر جلسة (أثناء الطور الأول) ويمكن المعقب من كتب إسقاط صريح كما لم يباشر إجراءات القيام بالحق الشخصي ولم يتقدم لا بمطلب في العرض على الفحص الطبي ولا باية طلبات مالية . وإن ظروف ووقائع هذا الملف تدعو حقيقة إلى تفعيل ظروف التخفيف المنصوص عليها بالفصل 53 م ج لا أن يتم إتباع العكس.

ثالثا: ضعف التعليل وهضم حقوق الدفاع : قولا أن المتأمل في

الحكم المطعون فيه لا يمكن أن يخرج إلا بنتيجة مفادها عدم توفيق المحكمة

إلى تعليل النتيجة التي انتهت إليها والخلاصة التي اقتنعت بها ضرورة أن الحكم المشار إليه يتسم ودون أدنى مبالغة بقصور واضح وجلي في مستوى التعليل إذ لا توجد حيثيات جديدة ومقنعة ومنسجمة ومترابطة يمكن أن يستدل من خلالها على ثبوت إدانة المظنون فيه ولا يمكن التسليم والاطمئنان إلى ما تضمنه الحكم المنتقد من بعض الحيثيات المبهمة يضاف إلى ذلك تقصير محكمة الموضوع حتى في إجراء تحريرات مكتبية على أطراف النزاع والسعي في استدعاء زاعم الضرر المذكور وهي أمور التمس المعقب القيام بها توصلا إلى إثبات براءته غير أنه لم يتم الالتفات إلى طلباته ولا حتى الرد عليها مما يشكل مسا بحق دفاعه وانتهى إلى طلب الحكم بقبول مطلب التعقيب شكلا واصلا ونقص الحكم الاستثنائي المطعون ضده وإرجاع القضية لمحكمة الاستئناف**** لتنظر فيها بهيئة قضائية أخرى.

المحكمة

عن جملة المطاعن لوحدة القول فيها:

حيث إن تعليل الأحكام وتسببها هو من الأمور اللازمة لصحتها ولا يكون هذا التعليل كافيا إلا إذا استند على ما له أصل ثابت بالملف.

وحيث لا خلاف أن الأحكام لا تؤسس إلا على الجزم واليقين وأن الشك ينتفع به المتهم.

وحيث نعى المعقب على محكمة الحكم المطعون فيه التفاتها عن كتي الإسقاط الصادرين عن المتضرر**** وعن سائق الحافلة**** الذين أقرأ صلبه بأن المتهم**** لم يكن الشخص الذي عنف المتضرر

فاكر يوم الواقعة وأن التصريحات المسجلة عليه سابقا أمام باحث البداية كانت بناء على تهديدات شقيقته للمتضرر وتوعدها إياه بأن تجلب له شقيقها **** وأكد أن من تولى الاعتداء عليه لم يكن المتهم **** وأنه يبرئ ذمة هذا الأخير من التهمة الموجهة له وهو دليل كاف لإثبات عدم ضلوعه في الاعتداء الواقع على المتضرر يوم الواقعة بما يجعل المحكمة بنسبة التهمة له قد حرفت الوقائع أساءت فهمها وأعرضت عن البحث والاستقراء حول حقيقة الواقعة بعد صدور كتي الإسقاط عن الشاكين رغم المطالبة بالتحجير على أطراف النزاع في هضم لحقوق الدفاع.

وحيث كان ثابتا بالرجوع إلى الشكاية المحررة بتاريخ 2022/11/21 من قبل كل من **** المتضرر في قضية الحال وسائق الحافلة **** أنها شملت من بين المشتكى بهم المعقب الآن **** والذي تعذر على باحث البداية سماعه لتحصنه بالفرار.

وحيث تبين رجوعا إلى مستندات القرار المطعون فيه أن المحكمة قد أسست قرارها بإدانة المعقب من أجل جريمة الإضرار بملك الغير والاعتداء بالعنف الشديد على تصريحات كل من الشاكين والشهود ومعاينة باحث البداية لتهم بلور الحافلة والشهادة الطبية التي قدمها المتضرر **** رغم إنكار المتهم جلسة ما نسب إليه وتمسك بعدم حضوره الواقعة وهو ما أكده المتهم **** الذي نفى عند سماعه من قبل باحث البداية وجوده في تاريخ الواقعة.

وحيث إن تأسيس إدانة المعقب بناء على تصريحات الشاكين اللذين توليا لاحقا الإمضاء على كتي إسقاط تضمنت تراجعهما في توجيه التهم للمعقب الآن وبأنه لم يكن الشخص المعتدي ودون تناول هذين الكتبين بالدرس ومزيد البحث والتحجير عند الاقتضاء على

الأطراف للتثبت من مدى ضلوع المتهم **** في الجرائم المنسوبة له وتواجهه شخصيا في تاريخ الواقعة يجعل من القرار المطعون فيه قاصرا عن إثبات إدانة المعقب من أجل التهم المنسوبة إليه.

وحيث يتضح بذلك أن محكمة القرار المنتقد لم تستفرغ جهدها في بيان ركن الإسناد بالنسبة للجريمتين في جانب المعقب خاصة وأن ثبوت تهشيم بلور الحافلة والاعتداء على المتضرر لا يكفي وحده لإثبات صدور ذلك عن شخصه أمام تراجع المتضرران عن أقوالهما و في اتهامهما للمعقب وهو ما أغفلت المحكمة الوقوف عليه ما أورت قضاءها ضعفا في التعليل وخرقا للقانون واتجه لذلك نقضه.

وحيث أفلح الطاعن في طعنه وآتجه إعفائه من الخطية والإذن بإرجاع معلومها المؤمن إليه.

ولهاته الأسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف **** لإعادة النظر فيها مجددا بهيئة أخرى وإعفاء الطاعن من الخطية وإرجاع المال المؤمن إليه.

صدر هذا القرار بحجرة الشورى بتاريخ **06 جانفي 2026** عن الدائرة الثانية والثلاثين المترتبة من رئيستها السيدة *** وعضوية المستشارتين السيدتين *** و *** وبحضور المدعي العام السيد *** وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة ***.

وحرر في تاريخه